مجلة إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE
ISSN 3085-5055
العدد السادس 2025 شتنبر

فدوى رحوتي

طالبة باحثة في سلك الدكتوراه

جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

mohamed.elbakkouri78@gmail.com

المخاطر المناخية وإشكالية الأمن الغذائي بالمغرب

الملخص :

تشكل المخاطر المناخية كصنف من أصناف المخاطر الطبيعية هاجساً من الهواجس الدولية المحدقة بعالم اليوم .وهي المخاطر، التي أصبحت أكثر تواجداً، وفي سائر بقاع العالم، بفعل التغيرات المناخية الملاحقة، ومنها تلك المتعلقة بظاهرة الجفاف، والتي تعمقت حدتها ووتيرتها بالمغرب بشكل كبير، خصوصاً منذ الثمانينيات من القرن الماضي. هذا المعطى البنيوي لظاهرة الجفاف بالمغرب، نتج عنه إشكال عويص، مرتبط أساساً بالموارد المائية المتاحة.وهو الإشكال المتمثل في "الإجهاد المائي" الذي أصبح مزمناً في السنوات الأخيرة ، لدرجة معها تم الإعلان، ومنذ مدة، عن "حالة الطوارئ المائية". وهو ما نجم عنه، وبالضرورة تداعيات سلبية، مست جل القطاعات الاقتصادية المنتجة، بما فيها القطاع الفلاحي. كما ساهم ، لا محالة، في التقليل من أهمية السياسات الطموحة المرتبطة بهذا القطاع، من قبيل مخطط المغرب الأخضر. الأمر، الذي ما فتئ يؤثر، وبقوة، على اشتراطات الأمن الغذائي. وكذا، على عوامل الدفع بالسيادة الغذائية بالمغرب .

الكلمات المفتاحية : المخاطر الطبيعية، المخاطر المناخية ، الجفاف ، الإجهاد المائي، الحكامة المائية ، الأمن الغذائي.

مقدمة

أضحت المخاطر سمة من سمات العصر الراهن. على هذا الأساس، تحول المجتمع الإنساني برمته، من "الأمن النسبي" إلى ما يسميه السوسيولوجي الألماني أولريش بيك Ulrich Beck ب "مجتمع المخاطرة Risk Society [1] "، والذي يعد نتاجاً خالصاً للصدمات القوية الكثيرة، والفجائية في غالب الأحيان، الكابحة لتطوره السلس. حيث، أخذ المجتمع الدولي بأسره، يتسم بصفات الهشاشة والضعف، ويتبلور كمجتمع مهدد في العمق، تحدق به المخاطر من كل صوب وحدب، وتصيره بالتالي، مجتمعاً "رخواً"، قابلاً للاختراق، بيسر ومرونة، في كل وقت وحين[2]. ومن أبرز هذه المخاطر المحدقة بالعالم هناك المخاطر الطبيعية، والتي تشير إلى مجمل الكوارث التي تتحكم في مساراتها الطبيعة. في هذا الصدد، نجد انبثاق العديد من المؤشرات السلبية على مستوى المتغيرات الدولية، ومنها ما يتعلق بالمخاطر المناخية كصنف من أصناف المخاطر الطبيعية، والتي أضحت الأكثر افتراضاً في التواجد، وفي شتى أصقاع العالم، من قبيل الجفاف، والذي تزايدات حدته ووتيرته بالمغرب مثلاً بشكل كبير. حيث، أصبح هذا الأخير ، يتعرض مرتين أو ثلاث مرات للجفاف بعد الثمانينيات من القرن العشرين. هذا المعطى البنيوي لظاهرة الجفاف في المغرب، جعل من الإجهاد المائي يصبح مزمناً في السنوات الأخيرة. لينجم عن ذلك، تداعيات سلبية على القطاعات المنتجة، بما فيها القطاع الفلاحي. الأمر، الذي يؤثر، بالأساس، على اشتراطات الأمن الغذائي للمغاربة.

من منطلق ما سبق، سنحاول في دراستنا هاته أن نجيب عن السؤال الإشكالي التالي: في إطار "مجتمع المخاطر " السالف الذكر، وعلى ضوء بنيوية التغيرات المناخية التي يعيش على إيقاعها العالم في الوقت الراهن كيف يمكن للمغرب، ووفق رؤية استشرافية صرفة، وعبر تبني خيار الحكامة المائية وسياسات فلاحية ناجعة، ضمان متطلبات الأمن الغذائي

---

[1] يتميز "مجتمع المخاطرة" من منظور أطروحة أولريش بيك بأربع سمات أساسية، وهي : أولاً، كونه مجتمع حديث التبلور، برز مع التطورات التي شهدها العالم منذ منتصف القرن العشرين؛ ثانياً، هو مجتمع ناقم على التطورات السلبية المرتبطة بالحداثة عموماً؛ ثالثاً، هو مجتمع يسعى للتحكم في المخاطر الواقعة أو المحتملة ، عبر الوقاية منها أو معالجة أسبابها ونتائجها ؛ رابعاً وأخيراً، هو مجتمع يعمل على مواجهة تحديات ومخاطر الحداثة، وما يرتبط بها من تهديدات آنية أو مستقبلية. وللمزيد من التفاصيل حول ماهية وخصائص "مجتمع المخاطرة " أنظر : Ulrich Beck , « Risk Society. Towards a New Modernity», (London and New York : SAGE Publications ,1992) .

[2] محمد البكوري،" تدبير المخاطر الأمنية بإفريقيا. أية حكامة؟"، جريدة" أخبار اليوم" المغربية، العدد 1605، الجمعة 20 فبراير 2015 ، ص8.

للمغاربة؟ وهو السؤال الإشكالي الذي سنحاول أن نجيب عنه، وعبر الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مبحثين اثنين :

-المبحث الأول: المخاطر المناخية بالمغرب وتأثيراتها على القطاع الفلاحي: ظاهرة الجفاف نموذجاً

- المبحث الثاني : المسألة المائية وإشكالية الأمن الغذائي بالمغرب

المبحث الأول :

المخاطر المناخية بالمغرب وتأثيراتها على القطاع الفلاحي : ظاهرة الجفاف نموذجاً

تعتبر مسألة التغيرات المناخية من بين القضايا والمشاكل البيئية الأكثر إلحاحاً على المجتمع الدولي في العقود الأخيرة. وذلك لما تفرضه من تداعيات صعبة. وتتجلى مظاهرها، أساساً، في ارتفاع حرارة الغلاف الجوي. إذ، يعتبر الاحترار المناخي الحالي، وبكل المقاييس التاريخية غير عادي. ويشكل خطراً حقيقياً على كوكب الأرض.

إن التحدي البيئي الأعنف والأخطر الذي تواجهه البشرية في القرن الواحد والعشرين هو ظاهرة التغيرات المناخية. وتنعكس خطورتها بشكل كبير على الآثار والتحولات السلبية التي تنتج عنها، بيئياً واقتصادياً واجتماعياً. ويعزى ذلك، إلى تنامي ظاهرة الاحتباس الحراري.

بشكل عام، لظاهرة التغيرات المناخية انعكاسات بيئية خطيرة، تبدأ بذوبان الثلوج، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى البحر، لينتهي بتراجع المحاصيل الزراعية، مروراً بتقلص الثروة المائية، وتراجع خصوبة التربة، وتفاقم التعرية والتصحر[3]. على ضوء ذلك، ومن منظور أن المخاطر المناخية هي الأكثر افتراضاً في التواجد، وفي شتى أصقاع العالم[4]، يمكن القول أن هذا الصنف من المخاطر الطبيعية يشكل إحدى أقوى التحديات المعاصرة، التي أضحت تواجه العنصر البشري. وذلك بالنظر لكون هذه المخاطر المترتبة بالأساس عن الظواهر الطبيعية الجوية والمرتبطة بالطقس والمناخ ينجم عنها بالغ الأثر وكامل التأثير على الأنشطة الإنسانية برمتها. فالمجال المناخي يمثل المحيط الملائم الذي تتبلور فيه هذه الأنشطة والحيز

[3] عبد الوهاب السحيمي،" التغيرات المناخية بساحل إقليم شفشاون وتأثيرها على المردودية الزراعية "، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الخامس، العدد الثالث والعشرون، سبتمبر 2024، ص ص-46 45.

[4] إذ، تؤكد العديد من الدراسات أن 90 في المائة من المخاطر الطبيعية، هي ذات الصلة بالمخاطر الجوية (الطقس والمناخ والماء).

الأنسب الذي تنتعش في أحضانه عوامل الفعل الإنتاجي، وأي تغيير قد يطرأ على مستواه، قد يكون له المردود السلبي أو الإيجابي، حسب الظروف والأحوال المرتبطة بهذا المكون المناخي. وهو الأمر، الذي ينطبق على ظاهرة الجفاف، والتي أضحت بالمغرب ظاهرة بنيوية مزمنة، ما فتئت تؤثر على مجمل القطاعا ت الإنتاجية، بما فيها القطاع الفلاحي[5]، والذي يعد قطاعاً استراتيجياً، بالنظر لحيويته على مستوى الاقتصاد الوطني[6]، وكذا مساهمته الاجتماعية، وأهميته في توفير الأمن الغذائي للمغاربة[7].

المطلب الأول : المخاطر المناخية كنوع من المخاطر الطبيعية

أضحت مفاهيم التغير المناخي والبيئي والاجتماعي والمخاطر الطبيعية من أبرز المفاهيم، وأكثرها تداولاً في مختلف النقاشات الأكاديمية والعلمية ... وهي المفاهيم التي غذت منتشرة، وبوفرة ، لدى وسائل الإعلام والسياسيين وصناع القرار

[5] شهد المغرب منذ منتصف السبعينيات إلى نهاية التسعينيات من القرن الماضي تعاقب عدة سنوات من الجفاف الحاد(هذا المعطى أضحى بنيوياً بالمغرب . إذ، عرف هذا الأخير توالي ست سنوات من الجفاف منذ سنة 2019). حيث، ما فتئت بذلك الأوضاع الفلاحية تزداد سوءاً مع توالي سنوات الجفاف، بفعل قلة التساقطات المطرية . أنظر : جميلة السعيدي، سكينة حجوبي، " آثار الجفاف وآفاق التنمية الفلاحية بإقليم خريبكة(جهة بني ملال خنيفرة، المغرب) " ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الرابع ، العدد الخامس عشر، مارس 2022، ص194.

[6] حيث، يساهم القطاع الفلاحي، في الوقت الحالي، بنسبة 19 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، 15 في المائة منه تعود لقطاع الزراعة و 4 في المائة لقطاع الصناعة الزراعية.

[7]Larabi Jaidi , « Quelles perspectives pour L'intégration internationale de L'industrie marocaine? »,dans «Prospective Maroc 2030 », Haut Commissariat au Plan, Actes du Forum «Environnement géostratégique et économique», Session 3 ,p .23.

ورجالات الدولة والمؤسسات والحكومات والهيئات التنظيمية في سائر بقاع المعمور [8].

وتتحدد "المخاطر الطبيعية"- كمفهوم متداول، وبقوة، في الوقت الراهن- في كونها، هي التي تتحكم في دواليبها الطبيعة، ويبقى دور الإنسان على مستواها شبه نسبي، من خلال تدخله في تعميق أسباب وقوعها وأسباب استمرارها وترسيخ بعض آثارها ونتائجها السلبية [9].

وتعد المخاطر الطبيعية من أكثر مصادر الخطر وضوحاً في التهديد[10]، ومنها البراكين والفيضانات والأعاصير والزلازل والانزلاقات الكتلية للتربة والجفاف والتصحر... ومن ثم، تعتبر المخاطر الطبيعية من أهم الإكراهات الأساسية التي تعرقل النمو الاقتصادي. وتخلق مأساة اجتماعية متفاوتة الخطورة. وتخلف أعداداً مهمة من الضحايا البشرية والخسائر المادية. وتفرض تقديم حلول استعجالية ووضع مخططات وطنية ومحلية [11]. على المدى القريب والمتوسط.

ويشكل المناخ من أهم العناصر البيئية وأكثرها تأثيراً في البيئة الطبيعية أو البشرية. وفي العقود الأخيرة، زاد الاهتمام بموضوعات التنمية البيئية[12]، ومنها المرتبطة بالمخاطر المناخية كصنف من المخاطر الطبيعية الأكثر تعقيداً وتفاقماً -وبحدة شديدة- في الوقت الحالي.

في هذا السياق، حذر المؤتمر العالمي لليونسكو المنعقد سنة 1977 ب"نيروبي" بخطورة التدهور الذي أصبحت تعرفه النظم البيئية، بفعل التغيرات المناخية، وما أفرزته من قحولة وتوالي سنوات الجفاف، بسبب عدم الانتظام في

---

[8] Jorge R. Sobehart , « Advanced Analytical Methods for Climate Risk and ESG Risk Management: A Concrete Approach to Modeling », (New York : Wiley ,2024), p .1.

[9] في هذا الإطار، يؤكد تقرير سابق للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة على أنه " لا يزال معدل الكوارث الطبيعية وحدتها آخذين في التزايد. مما يؤثر في المتوسط على نحو 200 مليون شخص كل سنة، ممن يفقدون بيوتهم وأرضهم وفرص حصولهم على الوظائف..." أنظر : أحمد طاهر أحمد محمود عيسوي، " إدارة مخاطر الكوارث " (2020)، ص ص 6-7 .

[10] نيل كروكفورد، "مدخل إلى إدارة الخطر"، ترجمة تيسير التريكي ومصباح كمال، ط3 (ديسمبر 2007)، ص32.

[11] إدريس الحافيظ، " خطر الفيضانات بالمغرب : الخصوصيات وعوامل النشأة "، ط1 (وجدة : مكتبة قرطبة، 2023)، ص 11.

[12] محمود عبد الفتاح عنبر ،" الأخطار المناخية والبيئية في منخفض الواحات البحرية في صحراء مصر الغربية "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 450، أغسطس2016، ص 95.

التساقطات، والاستغلال البشري المفرط للموارد الترابية (الماء، التربة، الغابة...). وهو ما انعكس سلباً على قدرة الأراضي على توفير ظروف إنتاج مواتية، لتحقيق التنمية الترابية، وضمان استقرار بشري بالمجال [13]. وبذلك، يمكن القول أن المخاطر المناخية تشكل إحدى أقوى التحديات المعاصرة، التي أضحت تواجه العالم في الوقت الراهن. وكشأن باقي أنواع المخاطر الطبيعية يظل العنصر البشري حاسماً على مستوى مخاطر التغير المناخي[14] - من حيث التأثر والتأثير المتبادلين-.

وقد أصبح واقع أزمة المناخ جلياً أكثر في الدول النامية، نظراً لأنها تعاني من آثار قاسية، وتكافح من أجل العثور على الموارد، من أجل التعافي من الكوارث والتكيف المتوافرين بيسر أكبر في البلدان المتقدمة [15].

في هذا الصدد، يبرز مؤشر المخاطر المناخية CIR [16]، والذي يهدف، بالأساس، إلى وضع النقاشات والعمليات الدولية

---

[13] توفيق آيت عمر ، إقبال أوشويا، حدو أشقير، حمزة صداقي، " دراسة قابلية السطح للتصحر بالنهر الحوضي لواد العبيد الأطلس الكبير الأوسط (المغرب) : مقاربة خرائطية من خلال تطبيق نموذج "ميداليس" "، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الخامس، العدد الثالث والعشرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 94-95.

[14] Jorge R. Sobehart , ,Op. cit, p .2.

[15] آل غور،" المستقبل : ستة محركات للتغيير العالمي – الجزء الثاني -"، ترجمة عدنان جرجس، سلسلة عالم المعرفة، العدد 424 (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو 2015) ، ص261 .

[16] يحلل مؤشر المخاطر المناخية Climate Risk Index تأثير أحداث الطقس المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ على بلدان مختلفة. ويقيس عواقب تلك المخاطر عليها. وهذا المؤشر، الذي يعتمد على بيانات لأحداث سابقة، يصنف البلدان بناء على التبعات الاقتصادية والبشرية(مثل الوفيات وأعداد المتضررين والمصابين والمشردين) التي تحملتها (من عام 1993 حتى عام 2022 لقي أكثر من 765000 شخص حتفهم على مستوى العالم. وبلغت الخسائر المباشرة نحو 4.2 تريليون دولار أمريكي نتيجة لأكثر من 9400 حدث من أحداث الطقس المتطرفة) . حيث، يصنف، على ضوء ذلك، ووفق هذا المؤشر، البلد الأكثر تضرراً في المرتبة الأولى... إن الخسائر البشرية والتكاليف الاقتصادية الناجمة عن الآثار المناخية ستستمر في الزيادة مالم يحدث تحول جوهري في الطموحات المتعلقة بتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ ، وكذلك في مستوى الدعم المالي. وبشكل عام ، كانت الفيضانات والعواصف وموجات الحر من أبرز الآثار من المنظورين القصير والطويل الأجل من عام 1993 حتى عام 2022 تسببت العواصف (35 في المائة) وموجات الحر(30 في المائة) والفيضانات (27 في المائة) في معظم الوفيات. كما تسببت الفيضانات في الأضرار التي لحقت بما يزيد عن نصف عدد الأشخاص المتضررين. وتسببت العواصف إلى حد بعيد في أشد الخسائر الاقتصادية فداحة (56 في المائة أو 2.33 تريليون دولار أمريكي) تلتها الفيضانات(32 في المائة أو 1.33 تريليون دولار أمريكي) . أنظر : لينة عادل، ديفيد ايكشتاين ، فيراكو نزيل، لورا شافر،" مؤشر المخاطر المناخية 2025 : من الأكثر تضرراً من الأحداث الطقسية المتطرفة؟ – الملخص-"(منشورات جيرمان ووتش German Watch ، 2025) ، ص ص 3-8.

المتعلقة بتغير المناخ في سياقها، والوقوف على المخاطر المناخية التي تواجهها البلدان – النامية والمتقدمة منها-. وهو يبسط عملية تجميع البيانات الخاصة بأحداث الطقس المتطرفة، عبر مختلف المناطق والفترات الزمنية . وييسر فهمها، مسلطاً الضوء على البلدان الأكثر تضرراً[17]. هنا، ينبغي لهذه البلدان، أن تعتبر نتائج المؤشر بمثابة تحذير من خطر تعرضها لظواهر متواترة أو لظواهر متطرفة نادرة، ولكنها غير عادية.

ومن أبرز الخلاصات المرتبطة بمؤشر المخاطر المناخية، هناك الدعوة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه واتخاذ إجراءات للتعامل مع الخسائر والأضرار والتذكير بالعبء الثقيل الذي يفرضه تغير المناخ على المجتمعات المحلية والبلدان على مستوى العالم[18].

بشكل عام، يمكن التأكيد على انبثاق العديد من المؤشرات السلبية على مستوى المتغيرات الدولية، ومنها فيما يتعلق بالمخاطر المناخية : الاحتباس الحراري وثقب الأوزون، الأعاصير، التصحر والجفاف... وهي المتغيرات، التي حتمت على متخذي القرار العالمي اللجوء إلى تبني خيارات وحلول، بمقدورها إيقاف نزيف الآثار الوخيمة الناجمة عن المخاطر المناخية كصنف من المخاطر الطبيعية المزمنة، والمؤثرة في عمقها على البشرية جمعاء، أو على الأقل التخفيف منها، وفق رؤى واستراتيجيات من الحدس الاستشرافي.

المطلب الثاني : ظاهرة الجفاف بالمغرب وتأثيراتها على القطاع الفلاحي

يرتبط موضوع الجفاف الارتباط الوثيق بالمخاطر. وبالنسبة للتعريف المتداول للجفاف فهو يرتبط بالطبيعة، أي نقص الأمطار لفترة طويلة. وبصفة عامة، فالجفاف هو ظاهرة مناخية شائعة تنتج ، بالأساس، عن نزول الأمطار بكمية أقل من المعتاد، خلال فترة زمنية محددة. مع ماقد يوازيه ذلك، من ارتفاع في درجة الحرارة [19] .

---

[17] تجدر الإشارة إلى أن أشد البلدان تضرراً تحتل المراتب الأعلى في التصنيف. أنظر : لينة عادل، ديفيد ايكشتاين ، فيراكو نزيل، لورا شافر، المرجع نفسه، ص 3.

[18] المرجع نفسه، ص 3.

[19] Abdelouahab Nejjari ,« La Sécheresse, l'eau et l'homme dans le bassin versant du Haut Sebou (Moyen Atlas Septentrional -Maroc) »,Thèse de doctorat en Géographie , (Centre d'études géographiques de l'Université de Metz,2002), p . 304.

وترى معظم الدراسات أن هناك أربعة أصناف لهذا النوع من المخاطر المناخية. وهي المتمثلة فيما يلي:

-الجفاف المناخي **La sécheresse météorologique** : وهو النقص في التساقطات المطرية؛

- الجفاف الهيدرولوجي**La sécheresse hydrologique**: وهو النقص في المخزون المائي السطحي والجوفي؛

- الجفاف الفلاحي **la sécheresse agricole**: وهو عدم كفاية النظام الفلاحي، وبخاصة منه النباتات الزراعية من الماء

- الجفاف السيوسيو اقتصادي**La sécheresse socio-économique**: وهو التأثير السلبي للجفاف في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالماء[20].

وغالباً ما يتم تقييم آثار الجفاف عبر العلاقة بين انخفاض معدلات التساقطات المطرية وتزايد الطلب على الموارد المائية. وكذا، على مؤشرات الهشاشة الطبيعية[21].

وعموماً، فالجفاف هو نوع من المخاطر المناخية الناتج عن قلة تساقط الأمطار. وهو يتم بشكل تدريجي . وتتعمق آثاره بقلة الموارد المائية. وبالتالي، التأثير على المحاصيل الزراعية والمساهمة في ضعف الكلأ على مستوى المواشي. وكذا، الزيادة في مستويات الفقر المائي.

بالنسبة للمغرب، يمكن القول أن مناخه يندرج ضمن خصائص المناخ المتوسطي المتميز بعدم انتظام التساقطات وظهور فصلين: حار وجاف صيفاً ودافئ ومطير شتاء[22]. وهي الخصائص المناخية التي أطلق عليها ابن خلدون في كتابه المقدمة توصيف "مزاج المتوسط"[23].

---

[20] محمد الأسعد ،" استراتيجية التكيف من آثار الجفاف في الأنظمة الفلاحية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب "، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الخامس، العدد الثالث والعشرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 15-17.

[21] أنظر صدام بن القائد، بدر الدين الناصري، محمد محي الدين، "خطر الجفاف والتغايرية المناخية على مؤشرات الهشاشة الطبيعية بحوض نفيس بالأطلس الكبير الغربي، من خلال تطبيق مقاربة(MEDALUS) "، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الخامس، العدد الثالث والعشرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 110؛ مونية بريكة، " الجفاف واستراتيجية التكيف والتدبير : حالات من حوض إيناون"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس 2007، ص 246.

[22] عبد الهادي البياض، " المناخ والمجتمع بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط : إسهام في دراسة الطقوس والذهنيات "، (الرياض : إصدارات المجلة العربية ، 2012)، ص14.

[23] ابن خلدون ، " مقدمة ابن خلدون "، ط1 (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1992)، ص 90.

وفق هذه الخصائص المميزة لمناخ المغرب، شهد هذا الأخير، وعلى مدى القرن العشرين، وبالأخص منذ منتصف السبعينيات، تغيرات مناخية قوية، اتسمت بالارتفاع الحراري، وبتزايد حدة الجفاف ووتيرته، وأحياناً بالرطوبة المفرطة. مما خلف وقعاً كبيراً على المجال المغربي، بيئياً واقتصادياً واجتماعياً[24]. وهو الوقع الذي يختلف بالمغرب من منطقة إلى أخرى، تبعاً للخصائص المناخية المتقلبة. حيث، أصبح الجفاف من الظواهر السائدة خصوصاً في المناطق الصحراوية والمجالات الجبلية الجافة وشبه الجافة ... وذلك، تبعاً لتراجع كمية الأمطار السنوية وحجم الموارد المائية المتاحة[25]. وبشكل عام، ما فتئ يرصد تردد الجفاف بالمغرب، وبصفة بنيوية مستدامة، حتى صار من مميزات المناخ المتوسطي . وأضحى بذلك، آفة طبيعية وظاهرة بنيوية للبيئة المغربية[26]. على ضوء هذا المعطى الحاسم، ما فتئت الأوضاع الفلاحية تزداد سوءاً مع توالي سنوات الجفاف، بفعل قلة التساقطات المطرية [27]. إذ، تعرض المناخ المغربي في العقود الأخيرة لتغيرات مناخية هامة في الزمان، وفي المكان. فالتساقطات المطرية انخفضت بنسبة 47 في المائة على المستوى الوطني. كما أصبح المغرب يتعرض مرتين أو ثلاث مرات للجفاف بعد الثمانينيات من القرن العشرين[28].

في ثالث اجتماعاته الفصلية برسم سنة 2024 المنعقد يوم الثلاثاء 24 شتنبر2024 أبرز مجلس بنك المغرب الارتباط الوثيق بين القطاع الفلاحي والتقلبات المناخية. هنا، نتحدث عن مخاطر ارتباط الفلاحة بالظرفية المطرية. فعلى مستوى مسألة التساقطات المطرية وارتهان القطاع الفلاحي ككل بها، يمكن القول، أن تطور نسبة النمو ظل متقلباً بالخصوص، إثر تغيرات الناتج الإجمالي الداخلي الفلاحي، الخاضع بدوره للتقلبات المناخية القوية التي تشهدها البلاد [29] .

---

[24] عبد الوهاب السحيمي، مرجع سابق الذكر، ص46.

[25] صدام بن القائد، بدر الدين الناصري، محمد محي الدين، مرجع سابق الذكر ، ص ص 109-110 .

[26] أمبرو كجي روبير، " المناخ والماء العذب في غرب البحر الأبيض المتوسط "، ضمن " أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟ " موضوع الدورة الأولى لشبونة، سلسلة الدورات (منشورات أكاديمية المملكة المغربية ، 1995)، ص162.

[27] أنظر : جميلة السعيدي، سكينة حجوبي، مرجع سابق الذكر ، ص194 ؛ عبد الله بونعاج، أحمد بوهكو، " تداعيات الأزمة الصحية كوفيد 19 بالمغرب وسبل تجاوزها "، ضمن " تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها"، مؤلف جماعي، جميلة السعيدي (إعداد وتنسيق) ، ط 1(برلين : المركز الديمقراطي العربي، فبراير 2021) ص193.

[28] محمد الأسعد ، مرجع سابق الذكر، ص 17.

[29] كما هو معروف، بالرغم من التقدم الذي حققته الفلاحة المغربية في العقود الأخيرة ، إلا أنها ما زالت تخضع للتقلبات المناخية، بحكم سيادة الأراضي البورية بنسبة 90 في المائة و93 في المائة من مجموع الأراضي الزراعية. كما

هنا، يتمثل أثر الجفاف في الأنظمة الفلاحية في مظاهر عدة ، أهمها تزايد الضغط المائي وتقلص مدة الدورة الإنباتية وتراجع المردودية الزراعية. وحسب المعهد العالمي للموارد، يصنف المغرب ضمن البلدان العشرين الأكثر تعرضاً للمخاطر المائية بالعالم. ومن منظور التوقعات، يحتمل أن يقدر العجز المائي بالمغرب حسب معهد الدراسات الاستراتيجية، بحوالي خمسة مليار متر مكعب بحلول سنة 2030 . ويعتبر القطاع الفلاحي أكثر القطاعات تضرراً من هذا العجز[30].

في هذا المضمار، يمكن التأكيد مع الباحث الاقتصادي، نجيب أقصبي، في كون تحقيق بعص النتائج الاقتصادية المهمة هو رهين عوامل "محفوفة بعناية إلهية"، ومنها ما يسميه ب"الأمطار المنعمة". إذ، عرف المغرب في السنوات الأخيرة دورة ممطرة. وعندما نعلم إلى أي حد لا يزال النمو في المغرب معتمداً على الظروف المناخية[31]، فإننا نقدر أن هذا النمو مدين، لأربع أو خمس سنوات عل الأقل، لموسم أمطار موات، أنتج محاصيل زراعية جيدة، حتى أنه جرى سنة 2015 تحقيق رقم قياسي مع محصول حبوب بلغ 115 مليون قنطار. وقد حددت هذه المحاصيل الزراعية الجيدة بدورها معدلات نمو الاقتصاد كله [32].

هكذا، تنتشر في حوالي 90 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، فلاحة مطرية تعيش منها، كلاً أو جزءاً، أزيد من 80 في المائة من الساكنة القروية بالبلاد. وهذا النوع من الزراعة، يظل محكوماً بالصدفة، لكونه يخضع للتقلبات المطرية، ولصغر حجم أراضيه الزراعية. الشيء، الذي يحول دون استخدام أية آليات أو ممارسات زراعية حديثة. ويعرف هذا

أن الزراعة البورية (البعلية) هي الأكثر تأثراً بموجات الجفاف المناخي التي تنتاب المغرب. فالانحباس الطويل للمطر أثناء إحدى الفترات الحيوية (الخريف والشتاء والربيع) يكون له وقع سيء على الدورة البيولوجية للمزروعات، ليس بسبب ضعف كمية الغيث فحسب ، بل أيضاً بفعل التوزيع غير المنتظم للأمطار، بشكل لا يستجيب لحاجيات المزروعات من الماء، في المراحل الحرجة للنمو. أنظر : جميلة السعيدي، سكينة حجوبي، مرجع سابق الذكر، ص194.

[30] محمد الأسعد ، مرجع سابق الذكر، ص20.

[31]في إطار ارتباط النمو الاقتصادي بالتساقطات المطرية، يرى الاقتصادي المغربي نجيب أقصبي - في حديث له مع الجريدة الإلكترونية "هسبريس" منشور يومه السبت 23 أكتوبر2021- أن "ما يجعل السنة جيدة أو ضعيفة في المغرب هي السماء، وليست الحكومة أو الدولة أو الخارج ".

[32]نجيب أقصبي، " بين عجز الاقتصاد الكلي وعجز الديمقراطية : الاقتصاد المغربي عقب 2011"،ضمن "20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب "، مجموعة مؤلفين، ط 1(بيروت : مركز الأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2018)، ص ص449-450.

القطاع تطوراً سلبياً جداً، ينجم عن تعدد وتراكم عوامل نزوح السكان، في الوقت الذي تجذبهم المناطق الحضرية، حيث تناسب تيارات الهجرة، خلال فترات الجفاف على الخصوص.

إن الممارسات الزراعية، التي تركز على إنتاج الحبوب، تخضع للعقلنة القائمة على" الحد الأدنى من المخاطر"، أي تجنب القيام بأي استثمار في هذه الزراعة. وينتج عن ذلك، أنه حتى خلال السنوات التي تتساقط فيها كميات كافية من الأمطار، فإن المردودية، وبالتالي المداخيل، لا تتجاوز مستوى سد رمق العيش إلا نادراً. وبالتالي، تأثيرها البين على الأمن الغذائي بشكل عام. وقد توصلت محاولات إقامة آليات تأمينية لتغطية المخاطر إلى نتيجة مفادها، أن الفلاحة التقليدية تنطوي على مخاطر لا يمكن تأمينها. إزاء هذا الوضع، أصبح من الضروري والعاجل، العمل على إعادة النظر في طرق استعمال هذه الأراضي، من الناحيتين الفلاحية والاقتصادية، باعتباره توجهاً لا محيد عنه[33]. وهو الاستعمال، الذي ينبغي له، أن يراعي اشتراطات تقنية وعلمية [34]، تمكن، بالأساس، من توفير موسم فلاحي جيد وإنتاجية فلاحية مهمة. هكذا، يمكن التأكيد، على أنه من التحديات التي تقلل من تنافسية الفلاحة المغربية، هناك نشوء بعض المخاطر الطبيعية المرتبطة، أساساً، بالجفاف والتغيرات المناخية[35]. ويزداد الأمر سوءاً في السنوات التي تعرف ما يمكن تسميته ب"تمازج المخاطر métissage des risques" ، كما هو الأمر الحاصل إبان سنة 2020، حيث تفشي جائحة كورونا بوصفها

[33]" المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك" ، تقرير الخمسينية، 2006 ، ص191.

[34] مرتبطة بعلم المناخ أو الطقس. في هذا الصدد، يؤكد، الخبير المناخي علي شرود، على أن "الموسم الفلاحي يرتبط بعلاقة حميمة مع الطقس. إذ، لا يرتبط فقط، بالتساقطات المطرية التي لها أهميتها، بل للشمس كذلك أهميتها؛ فالمطر، لا يمكنه لوحده، أن يعطي طقساً فلاحياً جيداً ."وليضيف كذلك، أنه، علمياً ، ولنكون أمام موسم فلاحي جيد الإنتاجية "يجب أن تكون هناك فترات تساقطات، تتخللها فترات لا تهطل فيها الأمطار تسمح بأن تجف التربة، وأن تسمح بنمو البذور، وأن لا يقع انجرافها" . أنظر تصريحه للجريدة الإلكترونية "هسبريس"، منشور يومه الثلاثاء 21 يناير 2020.

[35]Mohamed Ait Kadi, «L'agriculture marocaine dans son contexte national et international .Quel avenir? »,dans «Prospective Maroc 2030» »,Op. cit, p .21.

من المخاطر الشمولية المتحركة، وكذا تواجد معطى الجفاف. المسألة التي رسمت معالم ركود اقتصادي قوي. فقد عرف الموسم الفلاحي(2019-2020)، عجزاً في التساقطات المطرية، للسنة الثانية على التوالي. إذ، لم تتجاوز سعتها 253 ملم، ليبلغ مستوى حقينة السدود حوالي 48 في المائة، مقابل 65 في المائة خلال الموسم الفلاحي(2018-2019). على هذا الأساس، تم التوقع على أن يسجل القطاع الفلاحي خلال نفس الموسم، إنتاجاً للحبوب لا يتجاوز 30 مليون قنطار (16.5 مليون قنطار من القمح الطري و 7.5 مليون قنطار من القمح الصلب و5.8 مليون قنطار من الشعير) ، أي بانخفاض ب 42 في المائة، مقارنة بالموسم الفلاحي السابق. كما أثرت هذه التقلبات المناخية، ولكن بدرجة أقل، على أنشطة الزراعات الأخرى[36]. ونفس الأمر، يتعلق بالمواسم الفلاحية المتعاقبة بعد ذلك. إذ، أن وضعية الجفاف التي ميزتها تمازجت/ تزامنت ب/مع التداعيات السلبية الخطيرة للأزمة الروسية الأوكرانية- والتي ما زالت مستمرة- وتأثيراتها على الأمن الغذائي، من حيث ارتفاع أسعار المنتوجات الغذائية، من قبيل القمح.

المبحث الثاني :

المسألة المائية وإشكالية الأمن الغذائي بالمغرب

نتج عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب طلب كبير على الموارد المائية. هذا الطلب، يتجلى في التزويد بالماء الصالح للشرب والماء الصناعي والفلاحي.الأمر، الذي يتطلب جعل الماء في صلب أي نموذج تنموي منشود. خلال أواسط سنوات السبعينيات من القرن الماضي، وفي خضم الأزمة المالية، تم إدخال تغييرات على السياسة الفلاحية المتخذة حينها بالمغرب، من حيث الارتكاز المنهج على نموذج التنمية الخاص بسياسة السدود، وفق منطلقات إرادية ومندمجة وانتقائية، عبر العمل، وبصرامة شديدة، على اختيار المشاريع المائية الكبرى وإنجاز استثمارات مهمة في البنيات التحتية الأساسية وتجهيزات صرف المياه. وذلك، من منظور الأهمية الاستراتيجية للموارد المائية بشكل عام ، وعلى مستوى القطاعات المنتجة – بما فيها القطاع الفلاحي-بشكل خاص.

لا أحد يجادل، وفي إطار رؤية مستقبلية /استشرافية صرفة، في أهمية التدبير الرشيد للماء – خاصة مع توالي سنوات

[36] مديرية التوقعات المستقبلية (المندوبية السامية للتخطيط)،" الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2021 ، الوضعية الاقتصادية لسنة 2020 وآفاق تطورها خلال سنة 2021 "، ص8.

الجفاف وبنيوية هذه الظاهرة -وانعكاساته على تجويد مداخل استغلال واستعمال عقلاني ومستدام للماء وتثمين أفضل، كماً وكيفاً، له ولوسطه. كما يمكن للتدبير المبني على الحكامة أن يشكل مدخلاً لا غنى عنه في تيسير حصول المواطنات والمواطنين على قدم المساواة على الماء وتلبية الحاجيات الأساسية للقطاعات المنتجة من هذه المادة الحيوية وتوفير اشتراطات السياسة الفلاحية الناجعة، بغية ضمان استدامة الأمن الغذائي للمغاربة .

المطلب الأول : الحكامة المائية واشتراطات تحقيق الأمن الغذائي بالمغرب

إن ارتهان الفلاحة بالموارد المائية وارتهانها، بالأساس، إلى التساقطات المطرية يجعل من ضرورة تبني ما يعرف ب"الحكامة المائية" ضرورة ملحة.

وفق هذا المنطلق، تؤكد دراسة للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية سنة 2015 ، أنه بالرغم من أن المغرب معروف على المستوى العالمي بسياسة تعبئة الموارد المائية، التي اعتمدها في ستينيات القرن الماضي، والتي ترجمت ببناء أكثر من مائة سد كتجهيزات مائية كبيرة، مكنته من ضمان حاجياته من هذه المادة الحيوية، فإن رفع التحديات المستقبلية المطروحة، يجعل من الضروري وضع قضية الماء في صلب السياسات العمومية، من خلال إعادة التفكير في استراتيجية الماء، حسب أفق زمني بعيد، وملاءمتها مع باقي الاستراتيجيات القطاعية.

في هذا السياق، أتى تبني المغرب لاستراتيجية 2030. وكذا،البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي(2020-2027) ، كمدخل لحكامة موارده المائية وضمان أسس استدامة أمنه المائي[37].

وتعتبر المسألة المائية قضية محورية لسائر شعوب المعمور، ومنها المغرب. وذلك، بالنظر من جهة، إلى خصوصياته الجغرافية والهيدرولوجية. وما يترتب عن ذلك من انعكاسات يحتمها موقعه الجغرافي، كطبيعة المناخ مثلاً. ومن جهة

[37] يستند مفهوم" الأمن المائي" كمفهوم مطلق على أساس جوهري هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان. إذ، يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كماً ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثيرات سلبية من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من مياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام. علاوة على تنمية موارد المياه الحالية. ثم، يأتي بعد ذلك، البحث عن موارد جديدة، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية. وهذا المفهوم يربط بين الأمن المائي وبين ندرة المياه. ويقضي ضمان الأمن المائي بحماية نظمنا المائية الهشة، والتخفيف من آثار المخاطر الطبيعية المرتبطة بالمياه، مثل الفيضانات وحالات الجفاف، وتمكين الجميع من الانتفاع بالمياه، وما يتصل بها من خدمات، وإدارة الموارد المائية بطريقة متكاملة ومنصفة. ويعتبر الأمن المائي، إحدى الأبعاد الرئيسية للأمن الإنساني. وهو الأمن الذي يسهر، أساساً، على معالجة حالات الفقر المائي المرتبط بالتقلص المستمر للموارد المائية، سنة بعد أخرى.

ثانية، إلى ارتهان مستقبله التنموي بتناسب حاجياته الملحة مع موارده المتاحة، وطبيعة أنماط الإنتاج والتدبير التي تدار بها الاستفادة من الموارد المائية، والتي أخذت تتأثر في وقتنا الراهن بمختلف المخاطر المناخية (الجفاف، الفيضانات...) في هذا السياق، تشير العديد من الدراسات والتقارير، ومنها تقرير الخمسينية لسنة 2005، إلى أن المغرب سيعيش في إطار بؤر المستقبل، أزمة مائية خانقة. كما أن النتائج المتراكمة للنمو الديمغرافي والمكتسبات الاجتماعية والاقتصادية ، وتلك المسجلة في ميدان التمدين وتوالي سنوات الجفاف، وكذا نتائج توسيع الشبكة المائية. كل ذلك من شأنه ، أن يرفع من مستوى الاحتياجات المائية، بشكل استوجب/ يستوجب معه من المغرب، التفكير الملي في إيجاد الطرق الفضلى لتدبير ناجع وفعال لموارده المائية. وهو ما تبلور استراتيجياً، في تبنيه كسائر العديد من البلدان خيار " الحكامة المائية"[38] – والتي تحيل في أبسط معانيها على مجموعة متكاملة من النظم والطرق، التي تتحكم في صنع القرارات المتعلقة بتطوير الموارد المائية وإدارتها-.

ولعل من تجليات أخذ المغرب بنمط من الحكامة على مستوى تدبير موارده المائية، خاصة في ظل المخاطر المناخية " المتصاعدة"، نج د تبنيه الاستراتيجية الوطنية للماء، التي تمتد إلى غاية سنة 2030 ، والتي ستعمل، من خلال الأهداف التي رسمتها، على ترشيد وتثمين الموارد المائية والمحافظة على الماء والفرشات المائية السطحية والجوفية، إلى جانب اعتماد منهجية جديدة لتدبير هذه الموارد. وبالتالي، خلق القدرات التمكينية للتحكم في وضعية الإجهاد المائي Le stress hydrique ، والذي أضحى " مزمناً" بالمغرب في السنوات الأخيرة[39].

---

[38] للحكامة المائية أربعة أبعاد، وهي المتمثلة كما يلي :
-البعد الاجتماعي : يشير إلى الاستعمال المنصف للمياه؛

-البعد الاقتصادي : يراد به ترشيد استهلاك المياه ودورها في النمو الاقتصادي؛
-البعد السياسي: يقتضي طرح فرص ديمقراطية متكافئة أمام جميع أصحاب المصلحة للتأثير ومراقبة العمليات والنتائج السياسية وتحقيق عدالة توزيع المياه على مستوى النساء والفئات الهشة : سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً؛
-البعد البيئي: يهدف إلى استدامة استعمال المياه وخدمات النظام البيئي. أنظر : تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" حوكمة المياه في المنطقة العربية : إدارة الندرة وتأمين المستقبل "، (منشورات الأمم المتحدة، 2014)، ص 72 .

[39] لدرجة معها أعلن المغرب، وبدءاً من صيف 2022 عن "حالة الطوارئ المائية" – وفق تعبير وزارة التجهيز والماء-.

من منطلق ذلك، يمكن القول أن المغرب أضحى يعاني في الوقت الحالي من نقص حاد في الموارد المائية. وهو النقص الذي ما فتئ يتزايد. وتشكل ندرة المياه تهديداً مباشراً للتوازنات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بالبلاد، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة. وكذا، في المناطق التي يعتمد دخل ساكنتها بشكل كبير على الموارد المائية. ومن هذا المنطلق، يعتبر مشكل المياه من بين المسائل المستعجلة التي يتعين معالجتها. وذلك، من خلال اعتماد مقاربة تراعي ندرة الماء بشكل ممنهج، وتجعل مسألة الحفاظ عليه، على المدى الطويل لفائدة الأجيال الحالية والقادمة، من بين الأولويات [40]. وبذلك، من شأن دخول المغرب إلى خانة الفقر المائي[41]، أن يشكل تهديداً مستقبلياً لمساراته التنموية في المجالات المختلفة، خاصة في ظل وضعية الشح المستدام وعدم تواجد رؤية استشرافية" محوكمة"، تضبط التوازن الضروري بين الطلبات الآنية والقصيرة الأجل والاحتياجات الطويلة الأمد .

هذا الأمر، حفز المغرب، وبغية ضمان أمنه المائي وسيادته المائية، على التقعيد لخارطة طريق خاصة بإرساء نمط" الحكامة المائية" القائمة على التوجهات الكبرى لتدبير الموارد المائية في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء- السابقة الذكر - ، والرامية، أساساً، إلى تعزيز المكتسبات ومواجهة الاختلالات بين العرض والطلب وابتكار أساليب جديدة وغير تقليدية في اللجوء إلى الماء. وهي الاستراتيجية التي ترتكز على ثلاث دعامات أساسية، تتمثل في التدبير المحكم للطلب على الماء وتثمينه وتدبير وتثمين العرض وحماية الموارد المائية والمحافظة على المجال الطبيعي. حيث، أن التكلفة المرتفعة لتعبئة الموارد المائية تقتضي التعامل مع هذه الثروة بنوع من الحكامة والعمل على ترشيدها. ولقد حدد للاستراتيجية الوطنية للماء، كهدف رئيسي، التمكين من توفير وتعبئة مليارين ونصف مليار متر مكعب من الماء بحلول سنة 2030. وذلك، من خلال سلسلة

[40] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، " النموذج التنموي الجديد : تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع – التقرير العام-"، أبريل 2021، ص 127.

[41] رغم أن المغرب لا يعرف هذه الحالة من الفقر المائي، فإنه يظل مع ذلك، يعاني من حالة الخصاص المائي- طبقاً للمؤشر الذي يفضي إلى أن أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن 1000/ 2000 متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية. وفي هذا الإطار، أفاد المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في دراسة له في أواخر سنة 2015، أن " النصيب الفردي من الموارد المائية في المغرب ، انخفض من 4074 متر مكعب خلال سنة 1950 إلى 670 متر مكعب سنة 2010 ، وقد ينخفض إلى أقل من 500 متر مكعب في السنة في أفق سنة 2030" - . حيث، ما فتئت موارده المائية- حسب العديد من الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية- تعرف تراجعاً ملحوظاً، نتيجة العديد من الأسباب من أبرزها، النمو الديمغرافي وارتفاع الاستهلاك وتبذير المياه والتغيرات المناخية . أنظر : محمد البكوري، " الاقتصاد المغربي : أعطاب نموذج "، (مكتبة نور ،2024) ص 191.

من الإجراءات، تشمل تحلية مياه البحر وبناء السدود وتحويل جزء من المياه الضائعة في البحر بالأحواض الشمالية إلى تلك التي تعاني خصاصاً في الموارد المائية- الطرق السيارة المائية-، إلى جانب إعادة استعمال المياه العادمة، بعد إعادة معالجتها. ومن ثم، فالاستراتيجية الوطنية -والتدابير المصاحبة لها- رسم لها الهدف الأساسي، وهو التمكين من تلبية الحاجيات من الماء، في أفق سنة 2030 . علاوة على أهداف أخرى حيوية، من قبيل توفير الموارد المائية لتغطية الحاجيات المستقبلية لكل القطاعات (كالفلاحة مثلاً)، وضمان تدبير مندمج ومستدام لهذه الموارد. إنه، وفي ظل التغيرات المناخية وعدم انتظام الأمطار والتفاوت بين الجهات وتوالي فترات الجفاف كان لزوماً على المغرب تبني هذه الاستراتيجية. وذلك، عبر تأهيل العديد من المنشآت المائية للإنتاج والتوزيع والرفع من مردودية شبكات التصريف. وكذا، العمل من أجل تعبئة موارد إضافية أو تنويع مصادر المياه، كإعادة استعمال المياه العادمة[42].

من منطلق ما سبق، يمكن التأكيد على أهمية تبني المغرب لخيار الحكامة المائية على مستوى توفير اشتراطات الأمن المائي للبلد ومعالجة مسألة ندرة المياه، خاصة منها المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية، وعلى اعتبار أن الماء يعتبر عنصراً من عناصر الإنتاج يصبح من اللازم جعل رهان تنمية الموارد المائية- الجوفية والسطحية- رهاناً من الأهمية بمكان، للارتقاء بالسياسات الفلاحية المتخذة، من قبيل المخطط الأخضر والجيل الأخضر. وبالتالي، توفير الاشتراطات الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي للمغاربة.

المطلب الثاني :

القطاع الفلاحي وإشكالية الأمن الغذائي بالمغرب

يشكل الأمن الغذائي أحد المرتكزات الجوهرية في المنظومات الاستراتيجية العالمية والقارية والوطنية. مع ما يفرضه من تحديات مستمرة، متعددة الأبعاد، في سياقات تاريخية، معقدة ومتشابكة ، تفرض في كل مرة إعمال الذكاء البشري واليقظة اللازمة لتجنيب البشرية آفات الجوع والفقر والهشاشة وانعدام الأمن الغذائي[43] .

---

[42] المرجع نفسه، ص ص 186-191 .

[43] مجلس المستشارين، "تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالأمن الغذائي"، الولاية التشريعية 2021-2027 ، ص 13.

عبر هذا المنطلق المعياري في النظر إلى مسألة الأمن الغذائي، وباعتباره بعداً من أبعاد الأمن الإنساني، جعل المغرب من القطاع الفلاحي خزاناً استراتيجياً لتوفير اشتراطات الأمن الغذائي للمغاربة. فهل تمكن، وعبر السياسات الفلاحية المتبناة، من تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي؟ وهل شكلت المخاطر المناخية، بما فيها ظاهرة الجفاف، كابحاً بنيوياً أمام وصول المغرب إلى مسألة السيادة الغذائية؟ وما هي سبل تجاوز هذا الكابح البنيوي المزمن؟ بداية، يمكن التأكيد على أن الفلاحة بالمغرب تعتبر قطاعاً استراتيجياً، بالنظر أولاً، إلى مؤهلاته ومميزاته المتعددة : الموقع الحيوي للمغرب على مقربة من أوروبا، بنيات لوجستية متطورة باستمرار، سوق وطنية رائدة ومنتعشة، قدرة تنافسية /تفاضلية قوية في بعض المنتجات الفلاحية، كالفواكه والخضر...وثانياً، على اعتبار أهمية هذا القطاع، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. فعلى المستوى الاقتصادي، ترفع الفلاحة، وبشكل مهم، من مقدرات الناتج الداخلي الخام . أما على المستوى الاجتماعي، فيعتبر القطاع الفلاحي المساهم الأساسي في توفير فرص الشغل بالوسط القروي. حيث، أن ثلاثة أرباع الساكنة مداخيلها من الفلاحة، والتي تساهم لوحدها، بنسبة لا تقل عن 40 في المائة من مجموع عروض العمل، و 74 في المائة من التشغيل القروي. دون إغفال، بطبيعة الحال، دورها في توفير الأمن الغذائي[44]. هكذا، وطيلة العقود الأخيرة، يمكن القول، أن الفلاحة المغربية تطورت بشكل كبير. إذ، حققت عدة مكتسبات، أبرزت عوامل تطورها البين وتنوعها المرصود على كل الأصعدة واندماجها في السوق. لتظل بذلك، القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني، من حيث اعتبارها المساهم الأساسي في خلق مناصب الشغل وتنمية الدخل في الوسط القروي وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد. وهو ما يتضح من خلال العديد من المؤشرات، من قبيل : ارتفاع الناتج الداخلي الخام الفلاحي بضعفين، رغم التقلبات المرتبطة بتوالي سنوات الجفاف، التطور الهام للمنتجات النباتية والحيوانية. كما يبرز ذلك، مؤشر الإنتاج الزراعي وتربية الماشية(ارتفاع إنتاج الحليب بثلاثة أضعاف، ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء بضعفين ونظيرتها اللحوم البيضاء بعشرة أضعاف)، استمرار مساهمة الفلاحة بالحيز الأوفر في الناتج الداخلي الخام، وفي خلق فرص الشغل، تحسن معدلات تغطية الحاجيات من طرف الإنتاج الوطني، في ظل سياق مفتوح على السوق الدولية، كما يبرهن على ذلك، تطور حجم الصادرات...[45] إلا أنه يمكن القول، وفي مقابل تحسن مختلف هذه المؤشرات، أن هناك مؤشرات أخرى،

---

[44] رضوان زهرو،" نموذجنا التنموي : من أجل تعاقد جديد" ، منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، (الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة،2019) ، ص99.

[45]Mohamed Ait Kadi, Op .cit ,pp . 20-21

سلبية بالأساس، تؤثر لا محالة على مسألة الأمن الغذائي بالمغرب. وهي المسألة، التي تجعلنا نقف أمام إشكالية الأمن الغذائي بأبعادها المتعددة.

وقبل بسط تمظهرات هذه الإشكالية في السياق المغربي، يبدو من الضروري تحديد مفهوم "الأمن الغذائي" في حد ذاته. إنه إذا كان" الأمن الغذائي"، والذي تطور مفهومه بشكل ملفت للنظر، حيث حددت محاولات تعريفه في 200 محاولة. كمتم إحصاء، حوالي450 مؤشر، لضبط عناصره [46] ، يعني في أبسط تعريف له "إمكانية الحصول والوصول إلى الغذاء"[47]. كما أنه، يتحقق، وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو FAO)، عندما يتمتع البشر كافة، في جميع الأوقات، بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية، كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة، فإن هناك العديد من العوامل المعمقة لحدة ودرجة المخاطر المحدقة بهذا الأمن، خاصة في دول العالم النامي. معظم هذه العوامل، ترسخت، بشكل أكبر منذ السبعينيات من القرن الماضي، لتخلق برمتها في نهاية المطاف، وضعية اللأمن الغذائي [48]. أمام هذه الوضعية المهددة في عمقها للأمن الغذائي لفئات عريضة من المجتمع العالمي، أفراداً

[46] C .Sage , « Food Security » , In : EA Page and M Redclift (eds), « Human Security and the Environment International Comparisons » , (Cheltenham :Edward Elgar , 2002), p. 129.

[47] أحمد محمد أبوزيد"التنمية والأمن: ارتباطات نظرية،" ضمن "النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول ال عربية- الأبعاد السياسية والاجتماعية-"، مجموعة مؤلفين (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، فبراير 2013)، ص 250 .،

[48] Opeoluwa Badaru , « Food Security in Africa », In : « Protecting Human Security in Africa » ,pp . 24-26.

وجماعات ودول، والتي من شأن تأزمها المحتمل خلق حالات واسعة من أسباب انتشار معضلة الفقر، وجعلها خطراً محدقاً بالسلم العالمي، برزت مقاربة معيارية تمثلت في المقاربة "الغذائية"[49]، والتي تحاول معالجة هذه الأسباب، بغية التقليص منها. مركزة في ذلك، على تحديد المعنى "الغذائي" للفقر، من حيث اعتبار الفقير هو الشخص الذي تعوزه الوسائل المادية للعيش. ومن ثم، عدم توفير الإمكانات المتنوعة لتحقق إشباعه الغذائي المستمر والمستدام، مع غياب عوامل حصوله على مكونات الغذاء المألوف، والقادر على تزويده بالطاقة الإيجابية على ممارسة نشاطاته المختلفة. وبالتالي، عدم التمكين الخلاق لاشتراطات أمنه الغذائي.

على الصعيد الوطني، سنجد أن عدم التفكير الاستراتيجي في عقد الشراكات على المستوى الفلاحي قد قلل من أهمية السياسات المتبعة في هذا الشأن. وهو ما وطد، وبشكل حاسم، التبعات السلبيات على الأمن الغذائي[50]، بحكم الارتباط البنيوي والعميق مع الخارج وغياب منطق توازن القوى في المجال الفلاحي. حيث أنه، مع حلول سنة 2008 ، كانت الضربة القاضية، حين وقع المغرب اتفاقية ترهن مستقبل البلاد وفلاحته وغد الفلاحين. وذلك، دون الانطلاق من رؤية واضحة، شاملة وواسعة الأفق.

---

[49] Joanna Mack, Stewart Lansley , « Poor Britain » ,A.H.Halsey (forward) , (London : George Allen and Unwin ,1985)

[50] عموماً، تبقى سياسات المغرب الزراعية رهينة بالتزاماته كسلة غذاء للمستهلك الأوروبي والأجنبي (قبل المستهلك المحلي) بأفضل ما تنتجه الأرض. وعلى الرغم من إنشاء مئات السدود في جل أنحاء البلد، لكن السماء وما تجود به من أمطار تظل المؤثر الرئيسي في مؤشرات الإنتاج الفلاحية بالمغرب. وهذه، طبعاً لا تمس الفلاح الكبير بالحدة التي تهدد فيها مزارع الفلاح الصغير بمزيد من الخسائر أو بمكاسب ظرفية مرهونة بتقلبات المناخ. بإمكان المغرب، أن يكتفي ذاتياً من حاجياته من المواد الأساسية، بتشجيع الزراعات البورية والمعاشية (وفق ما أجمع عليه خبراء الاقتصاد والزراعة)، لكن يبقى الإشكال في هيكلتها وتنظيمها وتوثيق أراضي هذه الزراعات، فمعظمها مفتت ومجزأ أو مهمل من أصحابه، بسبب مشاكل عائلية، كالإرث وتقسيمها وفقاً لنسق الأعراف القبلية. في نهاية المطاف، يظل التحدي الأكبر أمام فلاحة المغرب (وسواه من البلدان النامية) في امتلاكه للسيادة الغذائية دون تبعية. وحالياً، لا يبدو، ذلك، ممكناً في الأفق المنظور، فإملاءات المؤسسات المالية الدولية واشتراطات الاتفاقيات مع الشركاء الأجانب ستكون لها كلمتها على مدى سنوات قادمة. الإرادة السياسية للدولة، يمكنها تغيير مجرى هذا الوضع، إذا ما قررت أن تضمن لمواطنيها سلة غذائهم - أولاً - قبل تلبية متطلبات السوق الأوروبية ". أنظر: سعيد ولفقير،"في المغرب: الأرض المثمرة للمزارعين الكبار وعناد السماء للفلاحين الصغار"، دراسة منشورة بتاريخ 2019-04-01، موقع السفير العربي. أنظر الرابط التالي: http://assafirarabi.com/ar/25062/2019/04/01/ .

لقد وقع المغرب اتفاقيات ستتحكم في مساره لمدة طويلة، وهو أعزل لا يتوفر على أي سلاح للتمكن من الدفاع على نفسه، عندما تقتضي الضرورة ذلك. وهذا ما جعل البلاد لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية لحدود اليوم. مما أدى إلى مفاقمة الميزان التجاري المغربي والارتفاع الصاروخي لأسعار المواد الغذائية[51]، خاصة تلك المحتلة لموقع مركزي في منظومة استهلاك أوسع الفئات[52].

وفق هذا المنطلق، ولتجاوز كل ذلك، لا يكفي إنتاج ما يحتاجه السوق الخارجي، ولكن يجب أن يكون الإنتاج متوفراً[53]. وذلك، حتى يحقق المغرب اكتفائه الذاتي وأمنه الغذائي، بشكل أكثر حكامة، وفي منأى عن أي تذبذب أو انقطاع محتملين. على هذا المستوى، يتوجب العمل على استشراف مشاكل الأمن الغذائي، من خلال رفع المخزون الوطني، سيما أن خمسة في المائة من الساكنة تعاني من أمراض سوء التغذية، مع العلم أنه في المقابل نسبة من المغاربة تعاني أمراض السمنة[54]،

---

[51] يرجع الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية، أساساً، إلى الارتفاع الكبير لأسعار الطاقة واستخدام الوقود الحيوي كبديل عن البترول، مما زاد من الطلب على الغذاء وتضاعفت أسعاره خلال سنتي 2007 و2008 ... وقد ظل الوضع في الدول النامية، وخاصة الفقيرة منها، أسوء حالاً بسبب ارتفاع فاتورة الغذاء بها. ويترتب على هذا الوضع، زيادة معدلات التضخم. ومن ثم، مزيد من الضغط على الفئات الفقيرة بها... هكذا، سيتصدر ارتفاع أسعار المواد الغذائية عناوين الأخبار الرئيسية على أنه ظاهرة حديثة نسبياً، غير أن التصاعد في أسعار السلع الأولية، وخاصة الزراعية لم يكن وليد سنة 2008 ، بل أنه قد بدأ منذ سنة 2001. وذلك، مع التحولات الهيكلية الكبيرة في الاقتصاد العالمي – بما في ذلك، نمو الطلب في الصين والهند-. وارتبط ذلك، بالزيادات التي تشهدها أسعار السلع الأولية، وبخاصة أسعار المعادن والطاقة. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية بما يفوق 150 في المائة خلال الفترة (2001 -2008). أنظر : محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " التنمية الاقتصادية : المفاهيم والخصائص- النظريات والاستراتيجيات- المشكلات "، (مطبعة البحيرة، أكتوبر2008) ، ص ص 335-339 .

[52]فكري الأزراق، " الريف وأسئلة التنمية المؤجلة "، ط 1(يناير 2013) ص ص35-36.

[53]إدريس الكراوي، عبد العزيز النويضي، "الاقتصاد المغربي : نموذجا الفلاحة والاستثمار الأجنبي"(الدار البيضاء : دار توبقال ، 1988) ، ص 95.

[54]في هذا الصدد، يمكن القول، أن المغرب لا يعيش أزمة غذاء حادة، والمغاربة –عموماً - لا يجوعون، لكنه مهدد في أمنه الغذائي، ولا يحقق اكتفاء ذاتياً في المواد الأساسية، مثل الحبوب والسكر... وهو في الوقت ذاته، يعتبر "سلة غذاء" الدول الأوروبية والبلد الثاني، بمعنى أنه ضامن وملب لحاجاتها من المنتجات الفلاحية. إذ، يصدر نصف إنتاجه من الخضروات والفواكه (خصوصاً البواكر والحوامض) لهذه البلدان. في العقود الأولى من القرن الماضي، إبان الاستعمار، كان المغرب يعد "مزرعة" مثمرة للفرنسيين. وغداة الاستقلال، حاول أن يؤسس لنفسه فلاحة تتماشى مع خصوصياته كدولة ناشئة تحاول أن تهيئ لـ"إصلاح زراعي"، يؤسس لاكتفاء ذاتي من المنتجات الفلاحية، لكنه لم يصمد طويلاً أمام عوامل سياسية داخلية، وأخرى اقتصادية حكمتها ضغوط دولية فرضت على البلد أن يمتثل لشروط تسليع هذا القطاع لصالح السوق الأجنبية وكبار المنتجين . أنظر : سعيد ولفقير، مرجع سابق الذكر .

وأن أسعار الغذاء ارتفعت على الصعيد العالمي، وتقبل على مزيد من الارتفاع خلال السنوات القادمة، خاصة مع بروز بعض المخاطر من حين إلى آخر، كما هو الشأن الحاصل إبان تفشي جائحة كورونا[55]، وكذا مع اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، وأيضاً النزاع المحتدم بالشرق الأوسط منذ شهر أكتوبر من سنة 2023.

كما أن المغرب، يظل يستهلك من الحبوب أكثر مما ينتج. الأمر، الذي يجعله معتمداً على الاستيراد من الخارج، بأكثر من ثلاث مرات، قياساً بالمعدل العالمي، المحدد عند 16 في المائة. في الوقت الذي لا يتوفر فيه المغرب على مداخيل كافية من الصادرات لتغطية الواردات. ويزداد الإشكال حدة، عند تقلب الأسعار في السوق الدولية، تبعاً لما يتلاحق من تغيرات جيو استراتيجية من حروب تستعر أكثر فأكثر وتصاعد المزيد من المخاطر. فمع المخاطر الطبيعية التي يستتبعها التغير المناخي قد يضحي من الصعب جداً الحصول على الحبوب بأي ثمن كان. "مما يكون معه ضرورياً أكل المغاربة مما يزرعون"[56]، في إطار طموح المغرب التواق في تكريس أمنه الغذائي وسيادته الغذائية. وهو الأمر، الذي أكدته تداعيات الحرب المندلعة بين روسيا وأوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي، من خلال اعتماد المغرب على السلع الغذائية(وعلى وجه التحديد القمح والشعير والذرة وزيت عباد الشمس) لهذين البلدين فقط بنسبة لا تتعدى 1.9 في المائة، مقارنة مع بعض الدول الأخرى التي تصل نسبة اعتمادها إلى مستويات قياسية كتركيا(25 في المائة) والصين(حوالي 23 في المائة) ومصر(22.6 في المائة) والهند(حوالي 13 في المائة)[57].

---

[55] فلقد أثرت جائحة كورونا على قطاع الزراعة أو الفلاحة ومنظومة الأمن الغذائي العالمي من جانب عرض الغذاء ، حيث توقف عمليات نقل الأغذية نتيجة إجراء الحجر الصحي وعرقلة سلاسل إمدادات الغذاء أو انقطاعها نتيجة القيود على التصدير وزيادة الفاقد من المواد الغذائية، وخصوصاً السلع سريعة التلف. كل هذا، أثر، وبلا شك، على عرض الغذاء العالمي. ومن ثم، ارتفاع أسعاره، سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، كلياً أو جزئياً. أنظر : كرم سلام عبد الرؤوف سلام ،" أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية"، ضمن " تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها"، مرجع سابق الذكر، ص84.

[56] حسب تعبير الدراسة المعنونة ب "الفلاحة والتنمية القروية : لأجل نمو شامل وأمن غذائي في المغرب"، من إعداد مركز التفكير الأمريكي "بروكينغس" سنة 2015 . وهي الدراسة المنجزة حول الأعطاب التي تقف حجر عثرة أمام الاستفادة من مؤهلات الفلاحة المغربية.

[57] United Nations Conference On Trade And Development , « The impact on trade and development of the war in Ukraine »,UNCTAD rapid assesment , 16 March 2022 , p. 4.

من جهة أخرى، ينبغي التذكير، في كون نمط الاستغلال الفلاحي "العائلي" / المعيشي يمثل اليوم على الصعيد الكوني فاعلاً لا محيد عنه، من خلال العمل، أولاً، على تنويع مجالات النشاط الفلاحي. وثانياً، من خلال الحرص على تموين الأسواق بالمنتجات الغذائية الحيوية(الأرز، القمح، القهوة، الشاي...)

بالنسبة لبلد كالمغرب، فهذا النمط هو ضرورة مطلقة لتوفير المنتجات الحيوانية، الخضروات والحبوب...[58] في إطار الاكتفاء المعيشي الذاتي. ومع ذلك، فإن التطور المرصود على مستوى الاستغلال العائلي لا ينبغي أن يجعلنا نتغافل مجمل الإكراهات التي تعترضه، بشكل جدي، والتي تشكل مخاطر محدقة به في المستقبل المنظور. وهي الإكراهات، التي تبرز، أساساً، فيما يلي : المضاربة العقارية المفرطة، التعدي الصارخ على المكونات البيئية، ضعف وعدم انتظام الأجور في النشاط الفلاحي، مقارنة مع باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى[59].

---

[58] هيمنة الحبوب على المناوبة الزراعية : زراعة الحبوب التي تهيمن على مجموع المساحات الفلاحية بالمغرب، بنسبة 75 في المائة ولا تساهم إلا ب 10 إلى 15 في المائة من رقم المعاملات الفلاحية، و5 إلى 10 في المائة من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.

[59] Mohamed Taher Srairi , Marcel Kuper, « Réhabiliter les systèmes agricoles basés sur la diversification culturale et l'intégration de l'élevage en vue de favoriser la sécurité alimentaire au Maroc » in «Building Sustainable Agriculture for Food Security in the Euro-Mediterranean Area : Challenges and Policy Options »,edited by Maria Cristina Paciello,(Roma: Edizioni Nuova Cultura /Rabat: OCP Policy Center, First published,2015),p.151.

إجمالاً، وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن التأكيد، وبما لا يدع مجالاً للشك، على أن الأمن الغذائي بالمغرب أصبح في الوقت الحالي مهدداً. وهو ما توحي به العديد من المؤشرات(من قبيل استيراد بعض المواد الغذائية الحيوية من الخارج كالحبوب والبذور الزيتية والسكر واللحوم الحمراء...) التي ما فتئت ترسخ مسألة التبعية الغذائية وتثبت بالدليل القاطع عجز المغرب عن ضمان متطلبات الأمن الغذائي بشكل كامل، وقصور السياسات الفلاحية المتخذة في هذا الصدد من تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي للمغاربة من المواد الغذائية الأساسية. وذلك، بالنظر خصوصاً إلى العديد من الأسباب، تظل المخاطر المناخية، وعلى رأسها بنيوية واستدامة ظاهرة الجفاف، وارتباط الإنتاج الفلاحي بالظرفية المطرية من أهمها

خاتمة

خلاصة القول، ومن منظور تموقعه في "مجتمع المخاطر" ، أضحى المغرب يواجه مجموعة من التحديات المتصاعدة في مجال الأمن الغذائي. وذلك، لأسباب متعددة، منها ما هو اقتصادي، من قبيل التقلبات العالمية للأسعار. ومنها ما هو جيوسياسي كالحرب الروسية- الأوكرانية. ومنها ما هو بنيوي، مرتبط بالمخاطر الواقعة والمتوقعة، من قبيل استدامة ظاهرة الجفاف، بأصنافه المختلفة: الجفاف المناخي، الجفاف الهيدرولوجي، الجفاف الفلاحي والجفاف السوسيو اقتصادي. وهي الأسباب، التي وقفت برمتها عقبة كأداء أمام تحقيق أهداف مختلف الاستراتيجيات التي تم تبنيها في المجال الفلاحي، وعلى رأسها استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، والتي وحسب العديد من الخبراء والتقارير لم تحقق اكتفاءاً ذاتياً، أي عدم التمكن، وفي إطار استشرافي، من توفير الأمن الغذائي للمغاربة. وهو ما يفسر خصوصاً بالعجز الحاصل في المواد الغذائية الأساسية، والذي ما فتئ يتراكم سنة بعد أخرى[60] . هذا الأمر، مرده بالأساس الارتباط الوثيق بين المسألة الفلاحية والمسألة المائية . حيث، تظل مؤشرات القطاع الفلاحي تتأثر- إيجاباً أو سلباً- بما تجود به السماء، أي أنها تصبح ، وعلى الدوام، رهينة التغيرات المناخية. ويصبح معها، بالتالي، ارتباط الإنتاج الفلاحي – إن لم نقل الاقتصاد ككل- بالأمطار والتقلبات المناخية.

ختاماً، ومن أجل تجاوز هذه الوضعية المحفوفة بالمخاطر وغير المأمونة النتائج – على المدى المتوسط والبعيد خصوصاً- نرى أنه ينبغي : **أولاً**، العمل على خلق مواءمة ضرورية بين اشتراطات الأمن المائي -عبر تبني خيار الحكامة المائية –ومتطلبات الأمن الغذائي ، باعتبارهما بعدين أساسيين من أبعاد الأمن الإنساني. والحرص **ثانياً**، على وضع حكامة مخاطر" رائدة"، قادرة على مواجهة مختلف المخاطر المناخية -الناشئة والمحتملة -، من حيث الحد منها، أو على أبعد تقدير التقليل من تداعياتها السلبية على القطاع الفلاحي، باعتباره قطاعاً استراتيجياً ورافعة اقتصادية حقيقية لبلوغ مدارك دولة النموذج التنموي الجديد لمغرب 2035.

[60] هذا العجز ، جعل المغرب يعتمد، وبشكل كبير، على استيراد العديد من المواد الغذائية الأساسية، من قبيل : الحبوب واللحوم الحمراء... (هذه الأخيرة، كان المغرب في وقت سابق يعرف ارتفاعاً في إنتاجها بضعفين ونظيرتها من اللحوم البيضاء بعشرة أضعاف) .

لائحة المراجع :

-ابن خلدون ، " مقدمة ابن خلدون "، ط1 (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1992).

-أحمد طاهر أحمد محمود عيسوي، " إدارة مخاطر الكوارث " (2020) .

-إدريس الكراوي، عبد العزيز النويضي، "الاقتصاد المغربي : نموذجا الفلاحة والاستثمار الأجنبي"(الدار البيضاء : دار توبقال ، 1988).

- إدريس الحافيظ، " خطر الفيضانات بالمغرب : الخصوصيات وعوامل النشأة "، ط1 (وجدة : مكتبة قرطبة، 2023).

- آل غور،" المستقبل : ستة محركات للتغيير العالمي – الجزء الثاني -"، ترجمة عدنان جرجس، سلسلة عالم المعرفة، العدد 424 (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو 2015).

-رضوان زهرو،" نموذجنا التنموي : من أجل تعاقد جديد" ، منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، (الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة،2019) .

-عبد الهادي البياض، " المناخ والمجتمع بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط : إسهام في دراسة الطقوس والذهنيات "، (الرياض : إصدارات المجلة العربية ، 2012).

-فكري الأزراق، " الريف وأسئلة التنمية المؤجلة "، ط 1(يناير 2013).

– مجموعة مؤلفين، " النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية- الأبعاد السياسية والاجتماعية-"،(بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، فبراير 2013) .

- مجموعة مؤلفين، " أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟ " موضوع الدورة الأولى لشبونة، سلسلة الدورات (منشورات أكاديمية المملكة المغربية ، 1995) .

- مجموعة مؤلفين، " تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها"، جميلة السعيدي (إعداد وتنسيق) ، ط 1(برلين : المركز الديمقراطي العربي، فبراير 2021).

مجموعة مؤلفين ، "20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب "، ط 1(بيروت : مركز الأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2018).

-محمد البكوري، " الاقتصاد المغربي : أعطاب نموذج "، (مكتبة نور ، 2024).

-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " التنمية الاقتصادية : المفاهيم والخصائص- النظريات والاستراتيجيات- المشكلات "، (مطبعة البحيرة، أكتوبر2008) .

-نيل كروكفورد، "مدخل إلى إدارة الخطر"، ترجمة تيسير التريكي ومصباح كمال، ط3 (ديسمبر 2007).

الأطروحات

-

مونية بريكة، " الجفاف واستراتيجية التكيف والتدبير : حالات من حوض إيناون"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس 2007.

التقارير والدراسات

-اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، " النموذج التنموي الجديد : تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع – التقرير العام-"، أبريل 2021 .

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" حوكمة المياه في المنطقة العربية : إدارة الندرة وتأمين المستقبل "، (منشورات الأمم المتحدة، 2014) .

-لينة عادل، ديفيد ايكشتاين ، فيراكو نزيل، لورا شافر،" مؤشر المخاطر المناخية 2025 : من الأكثر تضرراً من الأحداث الطقسية المتطرفة؟ – الملخص-"(منشورات جيرمان ووتش German Watch ، 2025).

-مجلس المستشارين، "تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالأمن الغذائي"، الولاية التشريعية 2027- 2021 .

-مديرية التوقعات المستقبلية (المندوبية السامية للتخطيط)،" الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2021 ، الوضعية الاقتصادية لسنة 2020 وآفاق تطورها خلال سنة 2021 " .

- مركز التفكير الأمريكي "بروكينغس"(إعداد)، "الفلاحة والتنمية القروية : لأجل نمو شامل وأمن غذائي في المغرب"، 2015 .

المجلات

-توفيق آيت عمر ، إقبال أوشويا، حدو أشقير، حمزة صداقي، " دراسة قابلية السطح للتصحر بالنهر الحوضي لواد العبيد الأطلس الكبير الأوسط (المغرب) : مقاربة خرائطية من خلال تطبيق نموذج "ميداليس" "، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الخامس، العدد الثالث والعشرون، سبتمبر 2024.

-جميلة السعيدي، سكينة حجوبي، " آثار الجفاف وآفاق التنمية الفلاحية بإقليم خريبكة(جهة بني ملال خنيفرة، المغرب) " ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الرابع ، العدد الخامس عشر، مارس 2022.

-صدام بن القائد، بدر الدين الناصري، محمد محي الدين، "خطر الجفاف والتغايرية المناخية على مؤشرات الهشاشة الطبيعية بحوض نفيس بالأطلس الكبير الغربي، من خلال تطبيق مقاربة(MEDALUS) "، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الخامس، العدد الثالث والعشرون ، سبتمبر 2024.

-عبد الوهاب السحيمي،" التغيرات المناخية بساحل إقليم شفشاون وتأثيرها على المردودية الزراعية "، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الخامس، العدد الثالث والعشرون، سبتمبر 2024.

-محمد الأسعد ،" استراتيجية التكيف من آثار الجفاف في الأنظمة الفلاحية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب "، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الخامس، العدد الثالث والعشرون، سبتمبر 2024.

-محمود عبد الفتاح عنبر ،" الأخطار المناخية والبيئية في منخفض الواحات البحرية في صحراء مصر الغربية "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 450، أغسطس2016.

الجرائد :

محمد البكوري،" تدبير المخاطر الأمنية بإفريقيا. أية حكامة؟"،جريدة" أخبار اليوم" المغربية، العدد 1605، الجمعة 20 فبراير2015 .

الجرائد الإلكترونية -

علي شرود في تصريح للجريدة الإلكترونية "هسبريس"، منشور يومه الثلاثاء 21 يناير 2020.

--نجيب أقصبي في حديث له مع الجريدة الإلكترونية "هسبريس"، منشور يومه السبت 23 أكتوبر2021.

المواقع الإلكترونية -

سعيد ولفقير،"في المغرب: الأرض المثمرة للمزارعين الكبار وعناد السماء للفلاحين الصغار"، دراسة منشورة بتاريخ 2019-04-01، موقع السفير العربي. أنظر الرابط التالي : http://assafirarabi.com/ar/25062/2019/04/01/ .

المراجع الأجنبية:

- Abdelouahab Nejjari,« La Sécheresse, l'eau et l'homme dans le bassin versant du Haut Sebou (Moyen Atlas Septentrional -Maroc) », Thèse de doctorat en Géographie , (Centre d'études géographiques de l'Université de Metz,2002) .

-C .Sage , « Food Security » , , In : EA Page and M Redclift (eds), « Human Security and the Environment International Comparisons », (Cheltenham: Edward Elgar, 2002) .

-Haut Commissariat au Plan, «Prospective Maroc 2030 », Actes du Forum«Environnement géostratégique et économique», Session 3 .

- Joanna Mack, Stewart Lansley , « Poor Britain » ,A.H.Halsey (forward) , (London : George Allen and Unwin ,1985).

- Jorge R. Sobehart , « Advanced Analytical Methods for Climate Risk and ESG Risk Management: A Concrete Approach to Modeling », (New York : Wiley ,2024

-Opeoluwa Badaru , « Food Security in Africa », In : « Protecting Human Security in Africa » .

-Mohamed Taher Srairi , Marcel Kuper, « Réhabiliter les systèmes agricoles basés sur la diversification culturale et l'intégration de l'élevage en vue de favoriser la sécurité alimentaire au Maroc » in «Building Sustainable Agriculture for Food Security in the Euro-Mediterranean Area : Challenges and Policy Options,edited by Maria Cristina Paciello(Roma: Edizioni Nuova Cultura /Rabat: OCP Policy Center, First published,2015).

- Ulrich Beck , « Risk Society. Towards a New Modernity», (London and New York : SAGE Publications ,1992) .

- United Nations Conference On Trade And Development , « The impact on trade and development of the war in Ukraine »,UNCTAD rapid assesment , 16 March 2022 ,